وضعية المؤسسات المصرفية
والماليـة الكويتيـة بعد الغـزو [1]

تلقيت بكل سرور الدعوة الكريمة من اللجنة الكويتية العليا لإلقاء بعض الضوء على "وضعية المؤسسات المصرفية والمالية الكويتية بعد الغزو"، ويسرني في الوقت ذاته الإلتقاء معكم والحديث إليكم في هذا الموضوع الهام والحيوي، والذي أعتقد بأنه يمس كل كويتي وكل مقيم على أرض الكويت الحبيبة، وكذلك يمس جزءاً كبيراً من علاقاتنا المالية والتجارية مع العالم الخارجي.

وجدير بالذكر أن المؤسسات المصرفية والمالية الكويتية قد مرت بعدة مراحل رئيسية منذ بداية عهد الإستقلال. وبالإمكان تحديد السمات الرئيسية لتلك المراحل بما يلي:

<u>المرحلة الأولى:</u> وكانت خلال الفترة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٨٢، وتعتبر مرحلة التأسيس والتوسع في النشاط:

وقد شهدت هذه المرحلة تأسيس بنك الكويت المركزي والبنوك التجارية وبيت التمويل الكويتي والمؤسسات المالية الرئيسية في البلاد، بإستثناء بنك الكويت الوطنى الذي أسس في بداية الخمسينيات. كما تم إنشاء بنوك متخصصة تركز على تمويل أنشطة محددة مثل البنك الصناعي والبنك العقاري. وتوسعت البنوك الكويتية في فتـح الفروع المصرفية المحلية منها والخارجية. أي أن هذه الفترة شهدت توسعاً في حجم وعدد وأنواع البنوك والمؤسسات المالية الكويتية، كما أن أرباح هذه المؤسسات قد شهدت

---

(١) ألقيت في يوم ١٩ من شهر أكتوبر عام ١٩٩٠ في لندن ـ المملكة المتحدة، بمناسبة المحاضرة التي نظمتها اللجنة الكويتية العليا.

زيادة كبيرة خلال تلك الفترة. وفي الوقت ذاته، نجد أن البلاد قد شهدت فورة إقتصادية نابعة من إرتفاع أسعار النفط ، وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية التي إنعكست بزيادة ملموسة على حجم الإنفاق الحكومي، وبالتالي على توسع الدولة في بناء المرافق العامة وإكمال البنية التحتية. وقد إنعكست هذه الفورة بشكل إيجابي على أداء البنوك والمؤسسات المالية، والتي حققت أرباحاً خلال تلك الفترة لا تعكس بالضرورة الكفاءات الحقيقية لإداراتها. وقد إنتهت هذه المرحلة مع إنهيار سوق الكويت للأوراق المالية وما نجم عن ذلك من آثار في النشاط الإقتصادي بشكل عام، وفي أداء البنوك والمؤسسات المالية على وجه الخصوص.

<u>المرحلة الثانية:</u> وتمتد من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٤، وهذه مرحلة إنعكاس الآثار السلبية لسوق الأوراق المالية على تلك المؤسسات:

أدت أزمة سوق الأوراق المالية، والتي بدأت خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٢، إلى آثار سلبية حادة في أداء البنوك والمؤسسات المالية الكويتية، حيث تدهورت قيم الأصول المالية والعقارية في الكويت.

وقد أدى ضعف أنشطة القطاع الخاص وتراجع أسعـ ـار تلك الأصول إلى نشـ ـوء ما يسمى بأزمة الديون الصعبة. وأدى ذلك إلى أن أصبحت بعض البنوك والمؤسسات المالية تواجه مخاطر كبيرة بمراكزها المالية، كما أن بعض المؤسسات الصغيرة قد إنهارت فعلياً.

<u>المرحلة الثالثة:</u> وتمتد من عام ١٩٨٥ إلى يوليو عام ١٩٩٠، وهي مرحلة تقييم حجم المشكلة وحلها من خلال تطبيق برنامج تسوية التسهيلات

الإئتمانية الصعبة، وبناء المخصصات والبدء في تحسين كفاءة الإدارة:

وقد بدأ بنك الكويت المركزي بوضع أسس تحديد المخصصات المطلوبة مقابل الديون الصعبة للبنوك، وذلك في سبيل تحديد حجم مشكلة الديون. وعقب ذلك، وضع البنك المركزي برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة الذي تم إعتماده من جانب مجلس الوزراء الموقر في ١٩٨٦/٨/١٠، وبدأ في تنفيذه فعلياً في بداية عام ١٩٨٧، ومع نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٠ تم الإنتهاء من حوالي ٩٠% من هذا البرنامج.

نتائج العدوان العراقي:

خلال الفترة التي سبقت الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت، كانت البنوك والمؤسسات المالية الكويتية قد قطعت شوطاً واضحاً في مجال التخلص من آثار أزمة الديون الصعبة، وذلك تمهيداً للتركيز على دورها الطبيعي في الإقتصاد الوطني، والمتمثل في القيام بإستقبال أموال المودعين، وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة، وتمويل الأنشطة الإقتصادية المحلية، والقيام بدور الوساطة في المبادلات مع العالم الخارجي وإدارة أموال الغير.

ولقد كانت السلطة النقدية في الكويت ممثلة ببنك الكويت المركزي تراقب التطورات في الأسواق المالية العالمية والتغيرات السريعة في أوروبا وغيرها من المناطق، وذلك بهدف دراسة مدى إمكانية تطوير قطاع الخدمات المالية في الكويت، بما في ذلك إحتمال إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية والمالية وإجراء عمليات دمج فيما بينها، وذلك لدعم قدرتها على مواكبة التطورات، وعلى المنافسة في الأسواق العالمية. وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف، بدأ بنك الكويت المركزي في السنوات الأخيرة بمراجعة

وتعديل المعايير الرقابية المستخدمة، وذلك في ضوء التوجه العالمي نحو تقريب وتوحيد تلك المعايير.

وقد بدأت بعض البنوك الكويتية والمؤسسات المالية الأخرى بالإستعداد للتغيرات المتوقعة في أوروبا، وذلك لتحسين أوضاعها المالية، وبإفتتاح فروع ومكاتب لها وإنشاء شركات تابعة أو مشتركة في الخارج. ويمثل ذلك التوجه رد فعل للتوقعات الخاصة بالسوق الأوروبية الموحدة بعد عام ١٩٩٢، وآثارها في المؤسسات المصرفية والمالية غير الأوروبية.

وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن إجمـ ـالي حجم موجودات البنوك الكويتية يزيد عن ١٢ بليون دينار في نهاية شهر مايو عام ١٩٩٠، وأن الموجودات الأجنبية قد شكلت ٢٥,٥% من الإجمالي، كما وبلغت الموجودات الأجنبية ٣٠٦١ مليون دينار في نهاية شهر مايو عام ١٩٩٠، مقارنة بنحو ١٦٤٤ مليون دينار للمطلوبات الأجنبية.

وقد أدى الغزو العراقي الغاشم للكويت إلى إيقاف أنشطة القطاع المصرفي الكويتي في الداخل، وذلك نتيجة لسقوط المراكز الرئيسية وفروع البنوك والمؤسسات المالية في الكويت تحت سيطرة الإحتلال. ومن أهم النتائج المترتبة على الإحتلال ما يلي:

١. توقف المراكز الرئيسية للبنوك والمؤسسات المالية الكويتية عن القيام بالعمليات المصرفية والمبادلات المالية مع العالم الخارجي، وإنقطاع الإتصال مع البنوك والمؤسسات المالية في الخارج.

٢. عدم قدرة المؤسسات المالية الكويتية المتواجدة في الخارج على إستخدام قاعدة معلوماتها وبياناتها. وقد بدا أثر ذلك واضحاً خلال الأسابيع الأولى من الإحتلال.

٣. أدى الإحتلال، وما صاحبه من دمار وسلب وسرقة لموجودات المقترضين الرئيسيين، إلى تدهور المراكز المالية لهؤلاء المقترضين مما سيؤدي إلى زيادة في تدهور الأوضاع المالية لتلك البنوك والمؤسسات.

٤. أدت قرارات التجميد التي أصدرتها السلطات المعنية في مختلف الدول الرئيسية إلى عدم قدرة المؤسسات المصرفية والمالية الكويتية على إستخدام أصولها الموجودة في الخارج، وذلك بسبب الحظر المفروض على التصرف في هذه الأصول، وخاصة خلال الفترة الأولى من الإحتلال.

وكان رد الفعل الأولي للسلطات في الدول الرئيسية هو تجميد الممتلكات الكويتية في تلك الدول، وذلك لمنع قيام سلطات الإحتلال من الإستفادة من تلك الممتلكات. وقد كان رد فعل الحكومة الكويتية وممثليها في الخارج سريعاً، فخلال أيام قليلة من الغزو وفرض التجميد بدأت عمليات مراجعة قرارات الحظروتخفيفها تدريجياً، بطلب من السلطة الكويتية الشرعية. وكان تخفيف ورفع الحظر يتم بطلب من تلك السلطة الكويتية وممثليها في مختلف الدول، وعلى أساس معالجة كل حالة على إنفراد.

وتعتمد قرارات الحظر إلى حد كبير على التأكد من أن المؤسسات الكويتية المعنية غير خاضعة لسلطات الإحتلال العراقي ورغباتها، وأن متخذي القرار في هذه المؤسسات لا يخضعون لأي ضغوط من جانب سلطات الإحتلال. وبذلك فقد عملت الدول على تصنيف المؤسسات الكويتية (المالية وغير المالية) إلى عدة أنواع هي:

١. مؤسسات تنطبق عليها قرارات التجميد والحظر.

٢. مؤسسات تنطبق عليها قرارات التجميد، ولكن يسمح لها القيام ببعض العمليات وبتراخيص خاصة تعطى بتعهد من السلطات المعنية بأن العمليات الناجمة عن هذه التراخيص لا يستفيد منها النظام العراقي.

٣. مؤسسات مازالت السلطات في الدول المعنية تدرس أوضاعها.

٤. مؤسسات رفع عنها التجميد.

والجدير بالذكر أن قرارات التجميد بمختلف درجاتها تشمل مؤسسات مقيمة في الكويت، وكذلك مؤسسات أجنبية قانوناً وتملك الكويت حصصاً كبيرة فيها (ملكية كويتية كاملة أو مشتركة).

وخلال الأيام الأولى من الإحتلال، بدأت المؤسسات المصرفية والمالية الكويتية، وبالتعاون والتنسيق مع بنك الكويت المركزي، بالإتصال بجميع البنوك والمؤسسات المالية في مختلف الدول الأجنبية، وذلك للتأكيد على أن التخويل بالتوقيع نيابة عن هذه المؤسسات يقتصر على رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه خارج الكويت. كما أن البنوك طلبت من المؤسسات المالية الأجنبية تزويدها بأية بيانات ومعلومات حول أرصدة المبادلات المالية بينها وبين البنوك الكويتية، وذلك في سبيل المساعدة على إعادة بناء الدفاتر المالية للبنوك والمؤسسات المالية الكويتية.

وتعتبر عملية إعادة بناء الحسابات بمثابة المرحلة الأولى في خطة الدولة لدعم الثقة في البنوك الكويتية. فقد أعلنت السلطات الشرعية في المراحل الأولى من الإحتلال إلتزام الدولة بدعم سيولة البنوك الكويتية، وذلك لمواجهة إلتزاماتها في سوق ما بين البنوك وفي سوق تبادل العملات الأجنبية. وحيث أن البنك المركزي هو المقرض

الأخير للبنوك الكويتية، فقد بدأنا في مساعدة بعض البنوك، والتي إنتهت من إعداد بياناتها المالية ذات العلاقة، بالإيفاء بإلتزاماتها تجاه البنوك الأجنبية.

وقد أبدت البنوك والمؤسسات الكويتية، التي كان لها تواجد ملحوظ وقوي في الخارج قبل الغزو العراقي الغاشم، قدرة سريعة على التكيف وإعادة التجمع في الخارج. والجدير بالذكر، أن عدداً محدوداً من البنوك الكويتية يوجد لديها فروع في المراكز المالية الرئيسية، بينما توجد مكاتب تمثيل أو شركات تابعة للبعض الآخر في المراكز العالمية المختلفة. وبينما يقوم بنك الكويت المركزي بدعم البنوك والمؤسسات المالية، فإنه يتابع مع هذه المؤسسات إحتمالات وآفاق تطوير عملياتها من الخارج خلال فترة الإحتلال.

تصورات لمرحلة ما بعد الإحتلال:

لاشك في أن مرحلة الإحتلال هذه وإنعكاساتها على القطاع المصرفي والمالي في الكويت إنما تفتح آفاقاً للتخطيط المستقبلي، أي لمرحلة ما بعد التحرير. وأرى أن تلك المرحلة يتوجب أن ترتكز على ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

١- إعادة الهيكلة والدمج لخلق مؤسسات قوية قادرة على المنافسة.

٢- العمل على تشجيع وتعيين وتدريب العمالة الوطنية في القطاع المصرفي والمالي.

٣- ربط القطاع المصرفي والمالي في الكويت بشكل وثيق مع الإقتصاد العالمي، والنظر في إمكانية السماح بتواجد بعض المؤسسات المصرفية والمالية العالمية في السوق الكويتية. فبالإضافة إلى المزايا التنافسية التي سوف تنجم عن ذلك، فإن من

شأن ذلك أن يقوي العلاقات المالية مع المراكز المصرفية الكبرى، ويجعل القطاع المصرفي والمالي في الكويت جزءاً متكاملا من النظام العالمي. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الثقة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي في المستقبل. وبالرغم من أهمية دور الجهاز المصرفي في عملية إعادة البناء بعد التحرير، إلا أن للتوجه نحو فتح السوق الكويتي لبعض المصارف العالمية الكبرى مزايا أبعد من مجرد الإنعكاسات الآنية على الجهاز المصرفي.

إن هذه العناصر المذكورة أعلاه تشكل خطوطاً عامة أراها ضرورية لتوجه القطاع المصرفي والمالي في الكويت. ويعمل البنك المركزي حالياً، وبالتعاون والتنسيق مع جهات أخرى، على تطوير وصقل هذه العناصر لتشكل خطة عمل قابلة للتنفيذ بعد إنتهاء الإحتلال العراقي الغاشم للكويت. ولاشك في أن الأولويات الفورية بعد التحرير تتطلب التركيز على الأمد القصير، وما يتطلبه من برامج الإغاثة وإعادة البناء للمرافق العامة داخل الكويت، إلا أنني أرى كذلك ضرورة وضع خطة تنفيذ في الأمد المتوسط لتطوير القطاع المصرفي والمالي، وذلك عبر الإستفادة من تجربة المراحل السابقة.